أكد أن 19 نائبا أبدوا موافقتهم على المقترح

حماد يقترح تعديل قانون الانتخاب: خمس دوائر وصوتان

سعدون حماد

تقدم النائب سعدون حماد بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار اليه النص التالي: «تنتخب كل دائرة 10 أعضاء لمجلس الأمة، على ان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لاثنين من المرشحين، أحدهما من المرشحين في الدائرة المقيد فيها، والثاني من المرشحين خارج هذه الدائرة، ويكون باطلا التصويت على خلاف ذلك». ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي: لقد جاء هذا المقترح بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة لمعالجة تفاوت أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية والحد من بعض الظواهر السلبية والطرح الطائفي والقبلي والعنصري والفئوي وظاهرة نقل وشراء الأصوات، والتي كان لها الأثر السلبي على الحياة الديموقراطية والمخرجات البرلمانية، ما استوجب معالجة تلك السلبيات والمثالب والحد من آثارها والعمل على تحقيق المشاركة الفعالة في كل الدوائر الانتخابية. وتحقيقا للمصلحة العامة وتحقيقا لإفرازات انتخابية تعبر عن كل شرائح المجتمع وفئاته، فقد أعد هذا الاقتراح بقانون ليحقق العدل والمساواة بين أعداد الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية، ويسهم في تكوين مجلس نيابي تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة لمعالجة تفاوت أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية والحد من بعض الظواهر السلبية والطرح الطائفي والقبلي والعنصري والفئوي وظاهرة نقل وشراء الأصوات، والتي كان لها الأثر السلبي على الحياة الديموقراطية والمخرجات البرلمانية، ما استوجب معالجة تلك السلبيات والمثالب والحد من آثارها والعمل على تحقيق المشاركة الفعالة في كل الدوائر الانتخابية. وتحقيقا للمصلحة العامة وتحقيقا لإفرازات انتخابية تعبر عن كل شرائح المجتمع وفئاته، فقد أعد هذا الاقتراح بقانون ليحقق العدل والمساواة بين أعداد الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية، ويسهم في تكوين مجلس نيابي يعبر بصدق عن الرأي العام بجميع توجهاته، حيث تضمن الاقتراح في مادته الأولى ان من حق كل ناخب أن يدلي بصوته لاثنين من المرشحين، أحدهما من المرشحين في الدائرة المقيد فيها، والثاني من المرشحين خارج هذه الدائرة، ويكون باطلا التصويت على خلاف ذلك. ونصت المادة الثانية منه على أحكام تنفيذية قضت بأن على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون والعمل به اعتبارا من انتخابات الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة وينشر في الجريدة الرسمية.

وقال حماد في تصريح صحافي: ان المقترح سيلقى قبولا كثيرا لأنه يعالج سلبية تفاوت أعداد الناخبين بين الدوائر الخمس وكذلك يقضي على نقل الأصوات، مشيرا الى انه أجرى العديد من المشاورات واللقاءات النيابية حوله قبل تقديمه رسميا. وأضاف حماد ان المقترح يتضمن صوتا ملزم الناخب بالإدلاء به لأي مرشح في دائرته والصوت الآخر لمرشح خارج دائرته، مؤكدا ان فكرة المقترح خضعت لدراسة وافية من قبل مستشارين متخصصين طوال الأشهر الماضية الى ان توصل الى الصيغة النهائية التي تقدم بها (امس) الاثنين.

وأشار حماد الى ان هناك ما لا يقل عن 19 نائبا أبدوا موافقتهم على المتقرح من حيث المبدأ، لافتا الى ان هذا القانون سيلقى قبولا شعبيا كبيرا وسيفتح المشاركة في الانتخابات للجميع.

رفع اسم الوطن عاليا في المحافل الدولية والإقليمية

الهاجري يهنئ منتخب الكويت للمعاقين بحصوله على 24 ميدالية

ماضي الهاجري

هنأ رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة البرلمانية النائب ماضي الهاجري منتخب الكويت للمعاقين لألعاب القوى لإحرازه العديد من الميداليات والمراكز المتقدمة في 3 بطولات أقيمت في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي ملتقى العين الدولي الثامن لألعاب القوى وبطولة فزاع الدولية السادسة لألعاب القوى وكذلك ملتقى الشارقة الدولي الرابع، مبينا أن هؤلاء الأبطال رفعوا اسم بلدهم الكويت عاليا خفاقا، وتحدوا إعاقتهم وتفوقوا على أنفسهم لكي يكون للكويت مكانة في المجال الرياضي كما لها مكانة في المجالات كافة.

وأشاد الهاجري في تصريح صحافي بما حققه أبطال الكويت من العديد من الميداليات في تلك البطولات الثلاث، حيث انهم أحرزوا 24 ميدالية منها 2 ذهبية و7 ميداليات فضية و15 برونزية، مضيفا أن هذا الإنجاز الرياضي تزامن مع احتفالات الكويت بالأعياد الوطنية المجيدة، ليضيفوا الفرحة والبهجة في نفوس الشعب الكويتي بجانب هذه الأعياد. وأشار الهاجري الى أنه أيضا تم تأهل 10 لاعبين كويتيين لبطولة العالم القادمة والتي ستقام في دولة قطر، مبينا ان ذلك أيضا إنجاز رياضي آخر تم بجهود أبناء الكويت من فئة المعاقين، الذين هم محل فخر لنا جميعا بما يحققونه من بطولات عالمية وإقليمية تساهم في تخليد اسم الكويت في المحافل كافة.

وإذ أكد الهاجري أن هذه الفئة العزيزة على قلوبنا جميعا، تحظى برعاية سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وتوجيهات سموه الدائمة للحكومة بالاهتمام والدعم الكاملين لها، فإنه يشدد على الحكومة في أن تنفذ تلك التوجيهات السامية التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع، وترفع معنوياتهم لتكون دافعا لتحقيق المزيد من النجاحات الرياضية وفي شتى المجالات، مشددا في الوقت نفسه على إعطائهم حقوقهم كاملة كما جاءت في القانون 8 لسنة 2010 بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وتذليل كل العقبات والمعوقات التي تحول دون المزيد من إبداعاتهم ونجاحاتهم في شتى الكويت.

واختتم الهاجري تصريحه مجددا التهنئة والمباركة لمنتخب الكويت الرياضي للمعاقين على ما حققه من بطولات، ومتمنيا لهم والقائمين عليه دوام التوفيق في شتى أنواع البطولات التي يشاركون فيها لرفع اسم الكويت عاليا، ومتمنيا كذلك من الله أن يديم على الكويت أفراحها وأعيادها تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله ورعاهما.

القضيبي لجميع الوزراء: هل فعلّتم القرار الحكومي بترشيد الإنفاق؟

احمد القضيبي

وجه النائب احمد القضيبي 15 سؤالا مشتركا الى كل الوزراء استند في مقدمته الى توجيهات مجلس الوزراء في اجتماعه رقم 29 ـ 2/2014 المنعقد في 2014/11/10 والذي دعا فيه الى توجيه اوجه الصرف وترشيد الانفاق في موضعه المستحق الذي يؤدي الى خدمة المواطنين وتحقيق المصلحة الوطنية العليا والى قراره رقم 1410 الذي اعلن من خلاله ان مجلس الوزراء احيط علما بالعرض المقدم من وزارة المالية بشأن مشروع ميزانية السنة المالية 2016/2015، وقرر تكليف بتوجيه اوجه الصرف وترشيد الانفاق في موضعه المستحق.

وطلب القضيبي من وزراء الخارجية والداخلية والدفاع والتجارة والدولة والعدل والاوقاف والتربية والتعليم العالي والشؤون والتخطيط والاشغال والكهرباء والمواصلات والبلدية والاعلام والشباب والمالية والصحة والاسكان والنفط افادته ان كانت وزاراتهم والجهات التابعة لها قد بدأت بتفعيل القرار الحكومي بترشيد الانفاق، وقال: اذا كانت الاجابة بالايجاب فيرجى افادتي بتاريخ تنفيذ القرار، واذا كانت الاجابة بالنفي فيرجى تزويدي بالاسباب الكامنة وراء عدم تنفيذ القرار، كما سألهم ان كانت وزاراتهم او الجهات التابعة لها بدأت بالفعل بتفعيل سياسة الترشيد مع تزويده بالخطة المتبعة.

طالب بإنشاء مراكز وطنية لإعداد المعلم في ضوء الدور الجديد له في عصر المعلومات

عسكر يقترح إنشاء هيئة وطنية للإصلاح التربوي وتنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي بثلاثة اقتراحات برغبة تتعلق بوزارة التربية، وقال في مقدمة اقتراحه الأول: إنه انطلاقا من مبدأ إصلاح منظومة التعليم ولخلق مجتمع ذاتي التعليم، وسعيا منا لتطوير أداء وكفاءة المعلمين من حيث طرق تدريس المادة وكيفية استغلال الوقت وآلية ترغيب الطلاب في التعليم، ما ينعكس بشكل مباشر على المجتمع بدفع عجلة التنمية والتقدم وبتوفير المخرجات المناسبة لتحمل عبء المستقبل، أطالب بإلزام المعلمين جميعا بالالتحاق بإحدى الدورات العلمية خلال فترة الصيف أو الربيع وترك حرية اختيار الوقت الملائم للمدرس، على أن تتضمن تطوير أداء المدرس باستخدام الوسائل الحديثة، والكفاءة في تدريس المادة وصورها، واستغلال وقت الحصة، وترغيب الطلاب في الدراسة وخلق الإبداع، تعاون الإدارة المدرسية والبيت.

على أن تكون هذه الدورات بشكل سنوي وتخضع لخطة وزارة التربية لرفع مستوى أداء المعلم ويكون للوزارة دور الرقابة والتقييم واعتماد الدرجات وأخذها بعين الاعتبار في الترقيات.

وطالب في اقتراحه الثاني بما يلي:

تنويع مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي بما فيها مؤسسات إعداد المعلم، ويمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في التمويل، مثل شراء الأسهم من الأسواق المالية وإدارة محفظة نشطة، والتجارة بامتلاك المطاعم والفنادق وقاعات الاجتماعات وامتلاك الصحف والمجلات ودور النشر والمطابع وغيرها.

وضع برامج فعالة لترقية قدرات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات إعداد المعلم، وتدريبهم على التعليم الإلكتروني وعلى استخدام الحاسب في التعليم من خلال اعتماد برامج للتدريب والبحث والتدارس في الداخل والخارج، وتشجيعهم على المشاركة في المؤتمرات واللقاءات العلمية الداخلية والخارجية، كذلك تحسين كادر أعضاء هيئة التدريس.

تطوير برامج إعداد المعلم في ضوء الدور الجديد للمعلم في عصر المعلومات، وذلك بالتعاون بين مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، واعتماد البحث والتطوير كمسؤولية أساسية لكليات التربية وكعنصر رئيس في برامج تكوين المعلمين، يستهدف بناء القاعدة المعرفية لتكوين المعلمين وتطويرها باستمرار، والتأكيد على أن تتضمن البرامج المطورة ما يدعم ويؤصل الولاء الوطني لدى المعلمين.

تشجيع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية غير الهادفة للربح.

استمرار تدريب المعلمين على إجادة اللغة الإنجليزية، لأهميتها في الاستفادة من التطور المعرفي العالمي، الذي لم يعد خيارا في ظل العولمة.

وطالب في اقتراحه الثالث بما يلي:

1 ـ إنشاء هيئة وطنية للإصلاح التربوي، مرتبطة برئيس مجلس الوزراء، كهيئة استشارية، تضم أعضاء من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

2 ـ المشاركة الفعالة لمختلف الفئات الاجتماعية في التعليم، خاصة الأساسي، بحيث تمتد مشاركة الأسر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية إلى صنع سياسات التمويل والإشراف، وتضمن هذه السياسة على وجه الخصوص افساح المجال للتعليم الأهلي (غير الحكومي وغير الهادف للربح) مع مراقبته لضمان النوعية.

3 ـ دعم البحوث والتطوير في مجال البرمجيات التعليمية، والاهتمام بتعليم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي بدءا من التعليم الابتدائي.

4 ـ إنشاء مراكز وطنية للبحث والتطوير ذات استقلال ذاتي، قائمة على تداخل التخصصات وبالمشاركة الفاعلة مع قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني)، تقوم هذه المراكز بالدراسات والأبحاث التي تقترحها الهيئة الوطنية للإصلاح التربوي، وإنشاء مركز وطني للمعلومات لتوفير المعلومات اللازمة لمراكز الأبحاث

5 ـ زيادة وتطوير عمليات تدريب المعلمين أثناء الخدمة وإكسابهم الكفايات التعليمية المطلوبة لتنفيذ المناهج المطورة واستخدام الحاسب والإنترنت في التعليم.

6 ـ استمرار تدريب المعلمين على إجادة اللغة الإنجليزية، لأهميتها في الاستفادة من التطور المعرفي العالمي، الذي لم يعد خيارا في ظل العولمة.

7 ـ إنشاء مراكز مصادر التعلم، تابعة لوزارة التربية، يتم فيها تدريب المعلمين أثناء الخدمة على استخدام مصادر التعلم الحديثة، وتكون فرصة للمعلمين للالتقاء وتبادل الآراء والأفكار حول الشؤون التعليمية.

لاري: قوانين الـ«بي.أو.تي» والنقل والرعاية السكنية لم تصدر لوائحها التنفيذية

أوضح مراقب مجلس الأمة النائب أحمد لاري ان جلسة المجلس المقررة في 12 من الشهر الجاري لبحث تفعيل تطبيق القوانين الصادرة، ستكون جلسة نوعية لممارسة المجلس لدوره الرقابي وتطبيقا للمادة 50 من الدستور بالتعاون المطلوب ما بين السلطتين. وقال ان هناك اربعة قوانين لم تصدر لائحتها التنفيذية حتى الآن:

1ـ قانون 116 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2ـ قانون 115 بشأن هيئة النقل.

3ـ قانون 111 بشأن تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت.

4ـ قانون 113 بشأن مساهمة القطاع الخاص في الرعاية السكنية.

وذكر لاري ان من القوانين التي سيتم متابعة تطبيقها في هيئة الشباب والرياضة: القانون رقم 2014/30 والخاص بالاستثمار في الاندية الرياضية لدعم ميزانياتها وفق الضوابط التي تضعها وزارة التجارة مع هيئة الشباب والرياضة، والمادة الثالثة من قانون 49 لسنة 2005 في شأن تنظيم الاحتراف في المجال الرياضي والمتعلقة بلائحة تنظيم انتقال اللاعبين بين الأندية المختلفة.

واوضح لاري ان لائحة الاستثمار في الاندية الرياضية متوقع ان تصدر الاسبوع المقبل، كذلك لائحة انتقال اللاعبين بين الأندية ستصدر خلال شهرين، ونود ان نشيد بجهود الشيخ احمد المنصور رئيس الهيئة لاستعجاله لتنفيذ القوانين المتعلقة بالشباب والرياضة، مشيدا باصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص والتي صدرت قبل اسبوع.

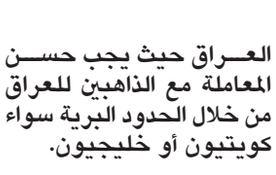
احمد لاري

الفضل ودشتي والمعيوف يدعون زملاءهم النواب لتسليم أسلحتهم

نبيل الفضل

دعا النائب نبيل الفضل باسمه وبالنيابة عن النائبين د.عبدالحميد دشتي وعبدالله المعيوف، زملاءه النواب للاشتراك بالذهاب في يوم محدد في وزارة الداخلية لتسليم ما لديهم من أسلحة، تعبيرا عن دعم المجلس للقانون الذي أقره وامتثالا لتطبيقه، متمنيا على جميع النواب ممن لديهم أسلحة المشاركة في هذه المبادرة وتطبيق القانون ليكونوا قدوة للمواطنين.

ناشد وزير الداخلية منح فترة سماح للوافدين مخالفي الإقامة

دشتي: حلقات نقاشية لاستعراض التقرير الدولي الشامل في مجلس حقوق الإنسان

قال النائب د.عبدالحميد دشتي إن لجنة حقوق الإنسان البرلمانية كان مقررا لها عقد اجتماع أمس ولكن لعدم اكتمال النصاب لم يعقد الاجتماع نظرا لسفر بعض أعضاء اللجنة مع وفود برلمانية خارج الكويت.

وبين د.دشتي أن اللجنة التقت بعض ممثلي الجهات الحكومية المعنية كالخارجية والداخلية والعدل والشؤون والتخطيط، حيث إن هذه الجهات كانت لها صلة في استعراض التقرير الدولي الشامل في مجلس حقوق الإنسان العالمي مؤخرا، مشيرا إلى أنه تمت مراجعة الجدول المقارن مبدئيا الذي تم إعداده من قبل اللجنة البرلمانية.

وأضاف أن الجدول ضم المشروع الحكومي والاقتراح النيابي بهذا الشأن إضافة إلى رأي المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كذلك آراء منظمات المجتمع المدني، لافتا إلى أن الجدول أصبح لدى الجهات الحكومية المعنية واللجنة البرلمانية وحتى الاجتماع المقبل الذي سنناقشهما خلاله من اجل اقراره والتصويت عليه.

وأوضح د.دشتي أن اللجنة ستعقد حلقات نقاشية حتى يعرف جميع المعنيين الأمور الواردة في المقترح الذي سيستكمل وجود هذه المؤسسات الحقوقية والتي تصنف الكويت دوليا على الرغم من أن البلد مصنف كراع وحاضن لحقوق الإنسان إلا أن هذا سيشكل إضافة.

من جانب آخر، ناشد دشتي وزير الداخلية بإصدار قرار بمنح فترة سماح لمخالفي قانون الإقامة من الوافدين لمغادرة الكويت دون دفع أي غرامات ومساءلة قانونية، إضافة إلى موضوع آخر وهو شكاوى عديدة من المواطنين حول منفذ العبدلي، وذلك من خلال سوء المعاملة من الموظفين تجاه القادمين من المواطنين الذين يزورون العراق حيث يجب حسن المعاملة مع الذاهبين للعراق من خلال الحدود البرية سواء كويتيون أو خليجيون.

د.عبدالحميد دشتي

أكد أن القانون سيحد من المخالفات المالية

الطريجي: رفض الحكومة قانون المراقبين الماليين سيخلق أزمة بين السلطتين

قال النائب د.عبدالله الطريجي إن رفض الحكومة أو ردها لقانون المراقبين الماليين أمر غير مقبول وسيخلق أزمة تصادم بين الحكومة والمجلس، مشددا على ضرورة التصدي لهذا الإجراء خصوصا أن وزارة المالية ليست لديها القدرة على الرقابة المالية على جميع مؤسسات الدولة، وأيضا ملاحظاتها على القانون قد أخذت بعين الاعتبار أثناء الاجتماعات المتكررة بها قبل الانتهاء من إقرار القانون.

وبيّن الطريجي في «تصريح صحافي» أن أحد النواب المقدمين لهذا القانون، ومن خلال التجاوزات والمخالفات المتكررة من قبل أغلب الهيئات الحكومية في الدولة، وجدنا أن وزارة المالية بحكم حجم ومضاعفة العمل ليست لديها القدرة الكاملة على متابعة ومراقبة الشؤون المالية لأغلب الوزارات مما تسبب في الكم الهائل من التجاوزات المالية لدى معظم المؤسسات في الدولة.

وأكد الطريجي أن قانون المراقبين الماليين سيحد من التجاوزات المالية وسيساهم في عملية وضع الميزانيات المستحقة لبعض المشاريع، خصوصا أن بعض الميزانيات توضع من غير دراسة من قبل بعض المسؤولين في مؤسسات الدولة.

وقال الطريجي: إذا كانت الحكومة لديها تحفظ على هذا القانون وبحسب ما تردد أنها بصدد رفض قانون المراقبين الماليين، فنحن اجتمعنا مع وزير المالية وجميع القيادات في الوزارة الذين أبدوا ترحيبهم بهذا القانون وبينوا بعض الملاحظات الحكومية حوله والتي أُخذت بعين الاعتبار لأنه في النهاية الهدف من القانون هو المصلحة العامة للبلد.

وأشار الطريجي الى أنه إذا كانت الحكومة تريد إعادة هذا القانون ورفضه دون أن تقدم مبررات وأسبابا مقنعة الى مجلس الأمة سيخلق أزمة وشرخا في علاقة السلطتين، ويعتبر أمرا غير مقبول، خصوصا أنه تم عقد اجتماعات متكررة تم من خلالها بحث جميع الملاحظات والرؤى منذ مدة طويلة كانت فترة كفيلة وكافية للحكومة أن تكون جاهزة لإقرار هذا القانون، أما أنها تأتي في الجلسة وتطلب رفض القانون فهو أمر غير مقبول وسنتصدى الإجراء بما يتناسب وبحسب ما لدينا من أدواتنا الدستورية.

د.عبدالله الطريجي